مساهمة في خدمة الطلبة المسلمين وتعزيز التنمية البشرية

التويجري يضع حجر أساس «مدرسة الإحسان» في كمبوديا بتمويل كويتي

جانب من حفل وضع حجر الأساس

التويجري مع محافظ العاصمة الكمبودية وعدد من المسؤولين

كوالالمبور - «كونا»: وضع سفير دولة الكويت لدى مملكة كمبوديا ضرار ناصر التويجري حجر الأساس لبناء مدرسة الاحسان للعلوم الشرعية والعصرية وهو مشروع بتبرع من بيت الزكاة الكويتي وباشراف وتنفيذ جمعية الاصلاح الاجتماعي الكويتية وبالتعاون مع جمعية البركة في كمبوديا.

وذكر بيان صادر من السفارة في كمبوديا أمس أنه شارك في وضع حجر الأساس محافظ العاصمة الكمبودية كيب تشوكتيما ونائب وزير العمل والتدريب المهني ومستشار رئيس الوزراء عثمان حسن ونائب وزير الشؤون الاجتماعية أحمد يحيى ونائب وزير الأديان والطوائف سوس محسن ومفتي كمبوديا قمر الدين يوسف.

وقال البيان ان هذا المشروع الحيوي يأتي لصالح جمعية الاحسان الخيرية ومؤسسها أحمد صالح ويهدف الى خدمة الشباب الكمبودي بشكل عام والطلبة المسلمين بشكل خاص حيث يعتبر خطوة مهمة في مجال التنمية البشرية وتعزيز أهمية الدور التعليمي والثقافي في كمبوديا.

وأثنى السفير التويجري على الجهود والمشاريع الخيرية والانسانية التي يقوم بها بيت الزكاة الكويتي في مملكة كمبوديا والتي تسهم بشكل مؤثر في تعزيز التنمية في مجال الموارد البشرية وتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية في كثير من دول العالم ومنها كمبوديا، واعرب عن شكره وتقديره الى الجمعيات الخيرية الكويتية والجمعيات الخيرية الكمبودية المتعاونة وبالأخص جمعية البركة الخيرية في كمبوديا ومديرها محمد فؤاد على المساهمة القيمة والجهود الحثيثة في ترسيخ العمل الخيري والانساني واظهار الوجه المشرق والصورة المشرفة لدولة الكويت في كمبوديا، وأكد أن العمل الخيري الكويتي يعتبر رافدا مهما وأساسيا في الدبلوماسية الكويتية ويظهر المعدن الطيب والحقيقي للشعب الكويتي المحب للخير والمساعدة.

من جهته تقدم محافظ العاصمة تشوكتيما بالشكر لدولة الكويت وبيت الزكاة وجمعية الاصلاح الاجتماعي لمساهمتهم الحثيثة في تعزيز مجال التنمية وتحسين البنية التحتية في بلاده مشيرا الى سمعة دولة الكويت الطيبة دوليا في مجال تقديم المساعدات الانسانية والمشاريع الخيرية.

ويقع المشروع على مساحة تبلغ 360 مترا مربعا ويتضمن أربعة أدوار و20 فصلا دراسيا يتسع لـ400 طالب كما يشمل مكتبة ومختبر للعلوم وقاعة للحاسبات الآلية وقاعة للاجتماعات وقاعة للأنشطة المتنوعة وخمس غرف ادارية فيما تبلغ تكلفته الاجمالية نحو 350 ألف دولار.

تم ضبطها قبل إجراء المزاد عليها

«البلدية»: إتلاف 120 كيلو غراماً من الأسماك في شرق

الاسماك المصادرة قبل اتلافها

أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية عن قيام بلدية محافظة العاصمة بإتلاف 120 كيلو غراماً من الأسماك المحلية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي وشملت النويبي، الصبور، الكنعد وذلك بسبب التغير في الخواص الطبيعية والتهتك بالأنسجة، مشيرةً إلى أنه تم ضبطها من قبل مفتشي الأغذية بالنوبة «أ» بسوق الأسماك بالواجهة البحرية بمنطقة شرق قبل المزاد على الأسماك وقد تم إتلافها بكباسة البلدية على الفور وتحرير إقرار إتلاف بالكمية المضبوطة.

بدوره أكد مدير فرع بلدية المحافظة المهندس فالح الشمري أن المفتشين مستمرون بعمليات الرقابة والتفتيش خاصة على الأسواق التي تشهد إقبالاً كبيراً من المستهلكين كأسواق الأسماك والخضار والفواكه واللحوم كونها المصدر الرئيسي للغذاء وهي تحت مجهر الرصد والمراقبة، نظراً لإرتباطها بصحتهم وسلامتهم، إلى جانب عمليات التفتيش اليومي قبل انطلاق المزاد على الأسماك بهدف طرحها على البسطات مستوفية ومطابقة لكافة الإشتراطات الصحية.

وقال الشمري إن بلدية المحافظة تولي إهتماما بالغاً لتطبيق أنظمة ولوائح البلدية على جميع الأنشطة الغذائية في مختلف المناطق التي تقع تحت مسئوليتها، وذلك من خلال تنفيذ الجولات الميدانية اليومية أو المفاجئة حفاظاً على صحة وسلامة المستهلكين.

شارك بضبطية الأسماك كل من مشرف النوبة «أ» زهير الربيعة والمفتشين أيمن مقامس وأنور مقامس.

تتمات

الكويت تحتضن

دولة فلسطين وجمهورية القمر المتحدة عن رئاسة القمتين الدوريتين العاديتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين، فإنه يرحب باستضافة الكويت للقمة المقبلة الخامسة والعشرين فى شهر مارس 2014.

وقد بعث سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ببرقية شكر لأخيه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة أعرب فيها سموه عن خالص الشكر والتقدير على الحفاوة البالغة وكرم الضيافة اللذين حظي بهما سموه والوفد المرافق خلال مشاركته في أعمال مؤتمر القمة العربية في دورته الرابعة والعشرين ، مشيدا سموه بما توصلت إليه هذه القمة من قرارات بناءة ستسهم في تحقيق آمال وتطلعات الأمة العربية وخدمة قضاياها العادلة ، مقدرا سموه في الوقت ذاته حسن التنظيم والإعداد لهذه القمة .

من جهة أخرى أكد البيان الختامي لقمة الدوحة أن على المجتمع الدولي إرساء السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، كما أوضح البيان أنه لا بد من فك الحصار عن غزة وفتح جميع المعابر، ورفضت الاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

وأعلنت القمة دعمها الكامل للشعب السوري بحقه في استعادة الجولان المحتل، ونددت القمة بالتصعيد العسكري الخطير الذي يمارسه النظام السوري ضد السكان المدنيين، وشجبت استخدام ذلك النظام الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي الذي يقصف الأحياء وانتهاج سياسة الأرض المحروقة.

ورحبت القمة بالائتلاف السوري المعارض، وأكدت منح المعارضة مقاعد دمشق في الجامعة العربية وجميع منظماتها، واعتبار الائتلاف الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري.

وأكد البيان الختامي أن الحل السياسي يبقى أولاً فيما يخص الأزمة في سوريا.

ودعت القمة إلى مساعدة اللاجئين السوريين في الأردن والعراق ولبنان، كما دعت المؤسسات الإقليمية لمساعدة الشعب السوري في كفاحه، كما قررت القمة أن لكل دولة عربية الحق في تسليح المعارضة السورية.

وأكد قرار القمة الجامعة العربية، على «أهمية الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد على الحق لكل دولة، وفق رغبتها، تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس، بما في ذلك العسكرية، لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر».

ورحب القرار «بشغل الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سوريا».

وجلست المعارضة السورية للمرة الأولى على مقعد سوريا في قمة الدوحة، وترأس الوفد السوري رئيس الائتلاف المعارض أحمد معاذ الخطيب، وجلس في مقعد رئيس وفد «الجمهورية العربية السورية»، فيما رفع «علم الاستقلال» الذي تعتمده المعارضة بدل العلم السوري.

وأكد القرار العربي، القمة، اعتبار الائتلاف «الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساس مع جامعة الدول العربية، وذلك تقديراً لتضحيات الشعب السوري والظروف الاستثنائية التي يمر بها».

إلى ذلك لقيت الجهود الإقليمية والدولية التي تبذلها الكويت لإنقاذ الشعب السوري من محنته صدى طيبا جدا لدى الأشقاء السوريين، فبعد كلمة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد طلب رئيس الائتلاف الوطني السوري معاذ الخطيب كلمة شكر فيها سموه على رعاية مصالح الجالية السورية، وعلى الدعم والمؤازرة والمساعدة التي تقدمها الكويت إلى السوريين، واستهل كلمته بالقول إن دولاً كثيرة عربية ودولية ساعدت السوريين في محنتهم وفاته ذكرها وشكرها «إلا أن أمراً أساسياً فاتني ذكرتني به الجالية السورية في الكويت وهي شكر الكويت» على كل ما قامت به تجاه الشعب السوري «حفظ الله سمو الأمير وبارك فيه».

وكان سمو الأمير استقبل الخطيب أمس الأول على هامش القمة، ووصفت مصادر في المعارضة السورية اللقاء بأنه كان مفيداً ومثمراً، خصوصاً مع قامة عربية كبيرة كقامة الشيخ صباح الأحمد.

المبارك: لا مجال

على الخبرات البشرية المتمثلة في شبابنا الواعد الذي يمتلك القدرات المؤهلة للنهوض بالصناعات البترولية.

واكد سموه خلال ترؤسه الاجتماع الـ93 للمجلس الأعلى للبترول على اهمية أن يكون اعضاء المجلس على قلب رجل واحد فمصلحة الكويت العليا وحدها هي رائدنا وخير وعزة أبناء الكويت هي الإطار الذي يجمعنا.

وكان سموه قد رحب في بداية كلمته بانضمام الاخ عبدالمجيد الشطي لمشاركة اخوانه الاعضاء بخبراته واهنئكم جميعا على الثقة الغالية التي اولاكم اياها حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه للمشاركة في تحمل مسؤوليات هذا المجلس الذي تعقد عليه آمال كبيرة في رسم السياسات الكفيلة بازدهار ثروتنا الوطنية.

واشاد سموه بالجهد والعطاء الذي قدمه كل من العضوين السابقين للمجلس الاخ الدكتور عماد محمد العتيقي والاخ الدكتور علي محمد اكبر وبمساهماتهما البارزة وارائهما واقتراحاتهما البناءة متمنين لهما التوفيق والسداد.

الاخوة الاعضاء يأتي التشكيل الجديد للمجلس في ظل العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية والتي كان لها اثر واضح على الصناعة النفطية مما يتطلب منا ان نضع نصب اعيننا ونحن نباشر مسؤولياتنا بالمجلس تلك المتغيرات التي لسنا ببعيدين عنها حتى تأتي خطاكم بمشيئة الله محققة للمصالح العليا للوطن.

ان المهمة الاساسية للمجلس هي رسم السياسة العامة لاستثمار الثروة النفطية وحسن استغلالها بالشكل الذي يحافظ على جودة الصناعات المرتبطة بها والمنبثقة عنها وتنمية عوائدها لهذا لا بد ان يقوم المجلس بمسؤولياته الوطنية وتحمل اعباء تلك المسؤوليات على مستويات التصنيع والانتاج.

الحمود: لا صحة

مع الشركة فور اثارة النائب الدويسان لمعلوماته وخاطب السفارة الكندية من خلال وزارة الخارجية بالاضافة الى وزارة التجارة والصناعة والادارة العامة للجمارك كاشفا بأن المستندات التي حصل عليها تفيد بأن الشركة كندية.

من جهة أخرى أعلن النائب العنزي عن موافقة اللجنة في اجتماعها على 31 مقترحا من أصل 41 مقترحا معروضا عليها ومنها تمديد خدمة العسكريين الخليجيين ومن فئة غير محددي الجنسية حتى سن 62 عاما ومقترح آخر بأن تتكفل وزارة الدفاع بإفادة ذوي المتقاعدين من المحتاجين للعلاج في الخارج على نفقتها على غرار المعمول به في وزارة الداخلية ومعاملة موفدي الوزارتين من حيث حقوقهم المالية معاملة واحدة.

وكان رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك الخرينج قد استقبل الحمود أمس وبحث معه تعزيز التعاون بين السلطتين.

وعلى صعيد اللجان البرلمانية أيضاً ناقشت اللجنة المالية البرلمانية أمس التعديلات على قانون الرخص التجارية ورفع سن التقاعد لبعض الفئات الوظيفية استثنائياً إلى 75 عاماً وتمت الموافقة عليهما وسنناقش اللجنة اليوم «الخميس» اسقاط فوائد القروض بحضور وزير المالية مع توجيه الدعوة الى جميع النواب.

وقال عضو اللجنة النائب احمد لاري في تصريح للصحافيين: اجتمعت اللجنة امس واعدت تقريرها تمهيداً لرفعه الى المجلس للمناقشة في الجلسة المقبلة، وانجزت ثلاثة قوانين أولهما تعديل قانون التأمينات الاجتماعية والسماح للخاضعين للباب الخامس وهم اصحاب المهن والرخص التجارية بالتقاعد مع الاحتفاظ بسريان التراخيص، لأن القانون الحالي يشترط لمن يرغب في التقاعد ان يلغي الترخيص وتالياً يتقاعد، وكان يحدث تحايلاً بتحويل اصحاب التراخيص الى اقاربهم ليستفيدوا من التقاعد، والتأمينات هي التي تبنت ذلك، و«المالية» بعد المناقشة وافقت على تعديل قانون التأمينات والسماح للخاضعين للباب الخامس بالتقاعد مع الاحتفاظ بالرخص، والتقاعد لمن بلغ الـ55 عاما وخدم 20 عاما او من بلغ الستين عاماً وخدمة 15 عاماً.

وذكر لاري: ان اللجنة وافقت امس على رفع سن التقاعد لبعض الفئات الوظيفية، والقانون الحالي يسمح لأئمة المساجد والمؤذنين والعاملين في تجهيز الوفيات والاستمرار حتى سن 75 عاماً، وهناك طلبات من الاطباء واساتذة الجامعة والتطبيقي، نحن ارتأينا أن تكون المادة عامة، وكان رأي الحكومة ممثلاً بمجلس الخدمة المدنية ان تتم الموافقة على التعديل البند التاسع من قانون التأمينات والسقف اصبح 65 لجميع الموظفين سواء أكانوا كويتيين او غير كويتيين، وسقف الاستثناء يصل الى 75 عاماً لبعض المهن، وتركنا تحديد الوظائف لمجلس ديوان الخدمة ليقرر ما يراه مناسباً، واقتضى ان يكون السن الاستثنائي 80 عاما، واتفق على 75.

واشار لاري الى ان المالية انتهت امس من قانون التراخيص التجارية، وهو يتألف من 18 مادة، وتم التوافق مع الحكومة ممثلة بوزارة التجارة، ونأمل ان التعديلات والقانون الذي سيصدر يسهل العملية على المواطنين لاصدار التراخيص بالسرعة اللازمة مع التشديد على من يحاول التلاعب بالتراخيص سواء عن طريق تأجيرها بالباطن او يستفيد منها بشكل يخالف القانون، وهناك شروط جزائية وعقوبات تم وضعها وفقاً للمادة 13 في القانون.

واوضح لاري ان اليوم «الخميس» سيتم مناقشة معالجة اسقاط فوائد القروض وسيكون ذلك بحضور وزير المالية مصطفى الشمالي والبنك المركزي وهناك توافق على اصل المقترح، والمناقشة بشكل تفصيلي ستكون حول ادخال البنوك الاسلامية تحت مظلة المقترح بالاضافة الى معالجة من اعاد جدولة القروض بمعنى أن قرضه كان قبل 2003/3/30 ثم جاء في 2009 جاء للبنك واغلق القرض، ثم فتح قرضاً جديداً، هناك عدم توافق في هذا الجانب وهناك مقترح من كتلة المستقبل البرلمانية تحديد سعر الخصم بـ4 في المئة وما فوق ذلك يتم محاسبة البنوك عليها والمطالبة برد المبالغ للمواطنين، وهناك نقاش حوله، ويوجد فيه جانب قانوني حول استرجاع الفائدة، وعموماً الدعوة وجهت لجميع الاعضاء لحضور الاجتماع نظراً لأهميته من اجل التوصل الى التوافق النيابي - الحكومي لاغلاق الملف بأكبر قدر من التوافق ورفع الضرر.

وبين لاري: ان اللجنة رفضت اقتراح النائب صالح عاشور الذي يدعو الى منح مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مع الاحتفاظ براتب التقاعد، مع انني اراه مقترحاً مستحقاً ومنطقياً.

شروط جديدة

الكويتيين ان يكون حاصلا على إقامة قانونية في البلاد مضى عليها سنتان على الأقل، وألا يقل راتبه الشهري عن أربعمئة دينار كويتي، وأن يكون حاصلا على شهادة جامعية ويستثنى من هذا الشرط «زوجة الكويتي وأرملته الأجنبية أو مطلقته الأجنبية ممن لديها أبناء منه وأزواج الكويتيات وأبناؤهن من الأجانب ومن فئة المقيمين بصورة غير قانونية والمقيمون بصورة غير قانونية ممن يحملون البطاقات الأمنية سارية المفعول والطلبة المقيدون في إحدى الجامعات أو المعاهد التطبيقية داخل الكويت وربات البيوت ممن لديهن أبناء بشرط أن يكون أزواجهن مصرحا لهم بحمل رخصة سوق عدا فئتي السائقين والمندوبين وأعضاء الهيئات الدبلوماسية واللاعبين المحترفين لدى الأندية والاتحادات الرياضية والجهات الحكومية والسائقين والمندوبين ممن لديهم رخص سوق قانونية صادرة من بلدهم او أي بلد آخر سارية المفعول والخدم الخصوصيين ومن في حكمهم العاملين لمدة لا تقل عن «5» سنوات متصلة بشرط تغيير المهنة إلى سائق، والفنيون المتخصصين في المجالات النفطية بشركات النفط ومجهزي الموتى والهيئات التمريضية من الممرضين والممرضات واختصاصيي العلاج الطبيعي وفنيي الأطراف الصناعية وفنيو الطوارئ الطبية والمسعفين وفنيي ومحضري المختبرات والأشعة».

ونص القرار الوزاري على أن: الفئات المستثناة من شرطي مدة الإقامة والراتب المنصوص عليهما بالفقرة «د» هم: «القضاة وأعضاء النيابة العامة والمستشارون والخبراء وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد التطبيقية ومدراء الشركات والمؤسسات والصحافيون والإعلاميون والطيارون والقباطنة ومساعدوهم والأطباء والصيادلة والمهندسون ومساعدو المهندسين والمحاسبون بمسمياتهم المختلفة والمدرسون والأخصائيون الاجتماعيون والباحثون والقانونيون والمترجمون وأمناء المكتبات وأئمة المساجد العاملون في الجهات الحكومية والمدربون الرياضيون العاملون في الاتحادات الرياضية والأندية والجهات الحكومية»، وتلغى رخصة السوق الحاصل عليها السائق والمندوب بإلغاء إقامته في البلاد أو تغيير مهنته التي استخرج على أساسها الرخصة، ولا يمنح بدلا منها إلا بعد مضي سنتين وبإجراءات جديدة، ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«الخدمة المدنية»

التنفيذ خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وأضاف الفارسي في تصريح صحافي، أن المقترح المقدم من قبل نقابة الإعلام قسم المتقاعدين إلى 3 شرائح، الأولى هي شاغلي الوظائف الإشرافية 10 أضعاف الراتب الإجمالي، مع رصيد بدل إجازات 180 يوما كحد أقصى، يتم منحهم 7 سنوات اعتبارية ويستحقوا عنها مكافأة مالية بنسبة 30 في المئة، أما الشريحة الثانية وهم المتقاعدون من حملة الشهادة الجامعية أو البكالوريوس فيتم منحهم 8 أضعاف الراتب الإجمالي، يصرف لهم بدل إجازات 160 يوما كحد أقصى، يتم منحهم 7 سنوات اعتبارية ويستحقون عنها مكافأة مالية بنسبة 30 في المئة، والشريحة الثالثة والأخيرة التي تضمنها المقترح فتتضمن حاملي الشهادة الثانوية وما دونها، ويتم منحهم 6 أضعاف الراتب الإجمالي، يصرف لهم بدل إجازات 130 يوما كحد أقصى ولجميع الشرائح شرط أن يتوفر رصيد إجازات للمتقاعد.

وأوضح الفارسي أن المقترح يتضمن أيضا إعفاء من يتقدم بطلب التقاعد من العمل لمدة 6 شهور وتكون تلك الفترة ضمن مدة الخدمة الفعلية ويتقاضى عنها راتب، وكذلك كافة الآثار الوظيفية المترتبة على ذلك، لافتا إلى أن المقترح أتاح الفرصة لمتخذ القرار في «الإعلام» الاستعانة بالخبرات المتقاعدة في حالت رأت ذلك على أن يكون ذلك على بند مكافآت أعمال أخرى.

«البلدية»: اتلاف

العامة بالبلدية في بيان صحافي أمس ان مفتشي الأغذية ضبطوا هذه الكميات من الأسماء التي شملت لنويبي والصبور والكنعد قبل اجراء المزاد عليها، مشيرة الى أنه تم اتلافها بسبب وجود تغير في خواصها الطبيعية وتهتك بالأنسجة، ونقل البيان عن مدير فرع بلدية المحافظة المهندس فالح الشمري ان المفتشين مستمرون في عمليات الرقابة والتفتيش خصوصا على الأسواق التي تشهد اقبالا كبيرا من المستهلكين كأسواق الأسماك والخضار والفواكه واللحوم نظرا الى ارتباطها بصحتهم وسلامتهم.

وأضاف المهندس الشمري ان عمليات التفتيش تتم يوميا قبل انطلاق المزاد على الأسماك بهدف طرحها على البسطات مستوفية للاشتراطات الصحية، مؤكدا أن بلدية المحافظة تولي اهتماما كبيرا بتطبيق أنظمة ولوائح البلدية على جميع الأنشطة الغذائية في مختلف المناطق التي تقع تحت مسؤوليتها من خلال تنفيذ جولات ميدانية يومية ومفاجئة.

إحباط محاولة

برصدهم ومراقبتهم من قبل أجهزة ودوريات وأبراج المراقبة لرجال أمن الحدود البرية ، حيث تم التحفظ على البنادق وإحالتها إلى جهات الاختصاص.

وذكرت الإدارة أن الحدود البرية والبحرية لدولة الكويت آمنة تماما وتخضع للمراقبة المستمرة والمتواصلة على مدار الساعة من خلال الدوريات البرية والبحرية وباستخدام المنظومة الرادارية وكاميرات المراقبة الحرارية إضافة لأبراج المراقبة الموزعة على كافة المراكز الحدودية.

تجمع «عهد»

كل البعد عن الطرح الوطني حيث إنه قام بالطعن بفئة كاملة من فئات المجتمع الكويتي وبأسلوب يؤجج التفرقة ويثير الفتنة بين أفراد المجتمع ويعتبر أحد عوامل هدم الوحدة الوطنية وضد الاستقرار الذي ننشده خصوصاً في ظل الظروف الاقليمية الدقيقة والتطورات السياسية التي تعيشها المنطقة.

ويرى تجمع «عهد» بأن اللجوء لمثل هذه الأساليب من الطرح البعيد عن روح المسؤولية هو خروج على القيم والمبادئ التي يعيشها أهل الكويت.

ويدعو تجمع «عهد» الدكتور عبدالله النفيسي إذا كان يملك من المعلومات المؤكدة والمثبتة ضد أي طرف كان اللجوء للجهات المسؤولة والتوجه للقضاء الكويتي النزيه لكي يأخذ الحق مجراه اما غير هذا الأسلوب فإن تجمع «عهد» كتجمع معتدل يعلن رفضه واستنكاره لأي طرح يكرس الفتنة ويمزق الوحدة الوطنية.

مصر: القضاء

المصرية في قطر إنه يتوقع أن يعقد مجلس النواب الجديد أولى جلساته قبل انتهاء العام الحالي.

سياسيا توالت ردود الأفعال امس بعد التصريحات المثيرة للجدل التي وردت على لسان رئيس حزب «الوسط» المصري أبو العلا ماضي، والتي صرح فيها بأن الرئيس محمد مرسي أبلغه أن المخابرات العامة أنشأت منذ عدة سنوات تنظيماً مكوناً من 300 ألف عنصر ممن يعرفون بالبلطجية، بينهم 80 ألفاً في القاهرة وحدها، وأن ذلك التنظيم شارك في أحداث قصر الاتحادية، وقال اللواء حسين كمال مدير مكتب رئيس المخابرات الراحل اللواء عمر سليمان، إن الهدف من نشر تلك الشائعات هو تلطيخ سمعة جهاز المخابرات العامة، ضمن سلسلة من تلطيخ سمعة الأجهزة المصرية، والتي بدأت بالمؤسسة العسكرية.

ونفى اللواء كمال، المعروف إعلامياً بـ«الرجل الواقف وراء عمر سليمان»، خلال مداخلة هاتفية على إحدى القنوات المصرية الخاصة، صحة تلك المعلومات، مؤكداً أن جهاز المخابرات جهاز وطني يعمل لصالح مصر أولا وأخيراً، ولا يعمل لأي فصيل معين.

وأشار إلى أنه على الرئيس أن يصدر بياناً ويكذب هذه التصريحات، وأن يعلن محاسبة مسرب تلك الشائعات غير الصحيحة التي تهدف إلى تشويه جهاز وطني.

في الوقت ذاته، نقلت صحيفة «اليوم السابع» عن الكاتب الصحافي مصطفى بكري، تعليقه أنه رغم الضجة التي أثارها تصريح أبو العلا ماضي حول تكوين المخابرات العامة جيشاً من 300 ألف بلطجي، إلا أن الرئاسة لم تنف هذه التصريحات، وهو ما يمهد للقضاء على جهاز المخابرات.

وأدان محمد أنور عصمت السادات، رئيس حزب «الإصلاح والتنمية»، تصريحات ماضي واعتبرها بمثابة إهانة صريحة لجهاز وطني مخلص شهد له التاريخ بأن رجاله على قدر المسؤولية والدفاع عن مصر بأرواحهم وممتلكاتهم، وأشار السادات، في بيان نشرته «بوابة الأهرام»، إلى أن هذه المعلومات التي أدلى بها ماضي والعارية تماماً عن الصحة تسيء إلى سمعة جهاز عظيم لا يستطيع أحد أن يشكك في نزاهته ووطنيته، قائلا: «لو صح هذا الكلام والرئيس يعلم هذه المعلومات الخطيرة، فلابد وأن يحاسب على صمته وعلى الدماء التي سالت».

الإمارات: فحص

الحضور لظروف صحية»، وأضاف البيان أن «المحكمة قررت تكليف المختبر الجنائي فحص التسجيلات الصوتية ومطابقتها بأصوات المتهمين»، وطلبت من خبراء في وزارة العدل «مراجعة حسابات المتهمين».

وبدأت محاكمة الإسلاميين في الرابع من مارس، حيث دفع المتهمون ببراءتهم مما نسب إليهم ومنه تشكيل تنظيم سري. وفي الجلسة الأولى أفرج عن 13 امرأة بكفالة.

والإسلاميون الذين أوقفوا بين مارس وديسمبر 2012 أعضاء أو مقربون من جمعية الإصلاح الإسلامية المحظورة القريبة من فكر الإخوان المسلمين، وبينهم محاميان بارزان متخصصان في حقوق الإنسان هما الدكتور محمد عبد الله الركن ومحمد المنصوري، إضافة إلى قضاة وأساتذة وطلاب.

أنان: أوان

الأمن الدولي في عرقلة جهوده. ودعا في حديث ألقاه في معهد الخريجين في جنيف ليل الثلاثاء إلى حل سياسي يستند إلى اتفاق توصلت إليه القوى العالمية في جنيف في يونيو الماضي، وقال «لا أرى تدخلا عسكريا في سوريا. تركنا الأمر حتى فات أوانه. لست متأكدا من أن ذلك لن يحدث مزيدا من الضرر»، وتابع «المزيد من عسكرة الصراع. لست واثقا من أن هذه هي الطريقة المثلى لمساعدة الشعب السوري. إنه ينتظر توقف القتل. ونجد أناسا بعيدين عن سوريا هم الحريصون جدا على حمل السلاح، «أرى أنه ينبغي بما أن الوقت قد فات أن نجد سبيلا لسكب الماء على النار لا تأجيجها».